5 نواب يقترحون تعديل اللائحة الداخلية بإضافة «شؤون المرأة والأسرة» إلى اللجان الدائمة

أعلن 5 نواب عن تقديمهم اقتراحا بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة مع إعطائه صفة الاستعجال.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به النواب أسامة الشاهين ود. عبد العزيز الصقعبي ود. حمد المطر وأسامة المناور وصالح المطيري، بتثبيت «لجنة المرأة والأسرة والطفل» كلجنة دائمة.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي: مادة أولى: تضاف إلى المادة (43) من القانون البند التالي:

– لجنة المرأة والأسرة والطفل وعدد أعضائها خمسة.

مادة ثانية:

يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

صدرت اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لتنظم مهام النائب وحقوقه وواجباته وتوضح آلية العمل داخل مجلس الأمة من خلال وضع أسس وقواعد للعمل البرلماني.

ولما كانت اللائحة قد مر على صدورها مدة طويلة استدعى ذلك إجراء تعديل فيها بإضافة بعض اللجان لتكون لجاناً دائمة في المجلس نظراً للحاجة الماسة لها وهي لجنة يتم في كل دور انعقاد طلب تشكيلها كلجنة مؤقتة وقد يتأخر تشكيلها لحين موافقة أعضاء المجلس، وعليه تم تقديم هذا الاقتراح بإضافة «لجنة المرأة والأسرة والطفل» إلى اللجان الدائمة ويكون عدد أعضائها خمسة.

السايرِ يوجه 5 أسئلة برلمانية إلى وزراء العدل والصحة و«شؤون مجلس الوزراء»

وجه النائب مهند الساير 5 أسئلة برلمانية إلى وزراء العدل والصحة و(شؤون مجلس الوزراء)، في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤالان إلى وزير العدل د.نواف الياسين

نص السؤال الأول على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 إحصائية تفصيلية بعدد حالات التسرب الوظيفي سواء بالاستقالة أو النقل أو الندب في قطاع التطوير الإداري في وزارة العدل في الفترة من 2016/12/25 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–2 هل وردت شكاوى من موظفي الوزارة ضد أي من الموظفين في الوظائف الإشرافية (رئيس قسم – مراقب – مدير) في قطاع التطوير الإداري في الوزارة في الفترةمن 2016/12/25 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية عن الشكاوى والتحقيقات التي أجريت في الشؤون القانونية وكذلك المكتب الفني والقرارات التي انتهت إليها تلك التحقيقات والقرارات والإجراءات المتخذة في ذلك السياق إن وجدت.

–3 هل هناك شكاوى حفظت دون فتح التحقيق بها م الوكيل المساعد لقطاع التطوير الإداري في الوزارة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية عنها مع بيان بأسباب الحفظ.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 إحصائية توضح عدد الأحكام النهائية الصادرة بالإدانة للمتهمين في قضايا المال العام مشفوعا بها المبالغ المالية محل الاتهام خلال الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–2 قيمة المبالغ المحصلة والمستردة من المتهمين في قضايا التعدي والاختلاس والاستيلاء على المال العام خلال الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–3 إحصائية توضح عدد الأحكام النهائية في قضايا الأموال العامة التي نفذت والتي لم تنفذ مع بيان أسباب عدم التنفيذ خلال الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–4 عدد البلاغات التي سجلت بشأن الأموال العامة لدى النيابة العامة في عام 2020.

–5 عدد البلاغات في قضايا الأموال العامة التي حفظت وأسباب الحفظ خلال الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

مهند الساير

–6 هل تلقيتم قرارات الاعتراض على الحفظ من المبلغين أو الجهات الحكومية خلال الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بعددها.

–7 إجراءات النيابة العامة لاسترجاع أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية داخل الكويت وخارجها إلى الخزانة العامة للدولة والمدان بها مدير عام المؤسسة السابق.

سؤالان إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، نص السؤال الأول على ما يلي:

انتهى اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي المنعقد برئاسة سمو رئيس الوزراء في يوم الأربعاء الموافق 2021/2/3 بإصدار حزمة قرارات بناء على توصيات السلطات الصحية في البلاد ولجنة طوارئ كورونا التي تترأسها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 هل وردت إليكم دراسة حول حجم الأضرار الاقتصادية وحجم الخسائر الواقعة على المشاريع نتيجة قرار إيقاف النوادي الصحية ومحلات العناية الشخصية (الصالونات والمنتجعات الصحية) وإغلاق جميع الأنشطة التجارية وصالات استقبال المطاعم من الساعة الثامنة مساء حتى الخامسة صباحا؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة من تلك الدراسات مع تحديد الجهات التي أعدتها.

–2 هل وردت إليكم دراسة حول أوضاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية والمالية في ظل جائحة كورونا والضرر المباشر الواقع عليها نتيجة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء استنادا إلى توصيات السلطات الصحية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويد بصورة منها مشفوعا بها التوصيات ومرفقا بها أي قرارات صدرت للتخفيف من العبء المالي والخسائر على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

–3 هل اكتشف عدد من شهادات فحص (pcr) مزورة لعدد من الوافدين ممن دخلوا البلاد خلال الفترة الماضية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالإجراءات والقرارات المتخذة في هذا الشأن والمستندات التي تثبت ذلك.

–4 إحصائيات دقيقة مفصلة للحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد من السلالة الأولى وعددها، كذلك عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا المتحور من المصدر البريطاني ومن السلالة ذات المصدر الجنوب افريقي خلال الفترة من 2021/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–5 هل زودتم بإحصائيات حول عدد الكويتيين والوفدين الذين دخلوا البلاد منذ إعادة تشغيل الرحلات الجوية في مطار الكويت الدولي ومطار (t4) ومبنى طيران الجزيرة، ورحصائية بعدد الوافدين الذين دخلوا البلاد من تاريخ 2020/12/21 حتى تاريخ ورود هذا السؤال ونوع وظائفهم مع استبعاد العمالة المنزلية؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

نظرا لأن مهنة الطب من المهن الشاقة والتي يحتاج العاملين فيها للراحة للتخفيف من الضغوط، إلا أ، وزارة الصحة إثر جائحة كورونا أصدرت عدة تعاميم تنظيمية تتعلق بإجازات العاملين بوزارة الصحة، حيث صدر في تاريخ 2020/2/24 التعميم رقم (17) لسنة 2020 بإيقاف كافة الإجازات لموظفي الوزارة وحتى إشعار آخر.

ثم بتاريخ 2020/8/31 صدر التعميم (107) لسنة 2020 بالسماح للعاملين بالوزارة بالتمتع بالإجازة الدورية وفقا للضوابط المشروطة على أن يُعمل بالقرار حتى نهاية شهر أكتوبر 2020، تبعه التعميم (135) لسنة 2020 المؤرخ في 2020/11/1 بتمديد العمل بالتعميم (107) لسنة 2020.

وفي تاريخ 2021/1/21 صدر التعميم (8) لسنة 2021 بشأن استمرار العمل بالتعميم (135) لسنة 2020 حتى نهاية أبريل، وقبل انتهاء مدة تمديد العمل بالتعميم الأخير صدر التعميم (14) لسنة 2021 بتاريخ 2021/2/4 بإيقاف منح الإجازات الدورية لكافة موظفي الوزارة اعتبارا من تاريخ 2021/2/7 ولمدة ثلاث شهور.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 أسباب إيقاف العمل بالتعميم (8) لسنة 2021 لموظفي الوزارة من غير العاملين ضمن الفرق العاملة في مجال الوقاية والعلاج لجائحة كورونا وشمول موظفي الوزارة كافة بالتعميم (14) لسنة 2021 دون استثناء الفئات التي لا تباشر العمل في مجال الوقاية والعلاج لجائحة كورونا.

–2 لما كان القانون والقرارات تُجيز للوزير في حالة الطوارئ استدعاء الكوادر الطبية والعاملين في الهيئة التمريضية والطب المساعد والوظائف الإدارية أثناء إجازاتهم الدورية وإلغائها، فما الموانع من الموافقة على منح الفئات المشار إليها الإجازة الدورية؟

سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، نص على ما يلي:

بالإشارة إلى العقد المبرم في تاريخ 2016/10/19 الذي وقعه السيد رئيس الشوون المالةي والإدارية في الديوان الأميري طرف أو وشركة (AEA Consulting) ممثلا عنها الوكيل المحلي مؤسسة المجموعة السابعة للتجارة العامة والمقاولات طرف ثان في شأن تقديم خدمات استشارية إلى إدّارة المراكز الثقافية ومتاحف حديقة الشهيد بمبلغ قدره واحد وخمسون مليون وتسعمائة ألف دينار كويتي.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضورئية عن العقد المشار إليه.

2 – هل أُعلن عن فتح باب استقبال عرضو الشركات لتقديم الخدمات الاستشارية المشار إليها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجي تزويدي بصورة ضوئية عن الإعلان، وصور ضوئية عن جميع العروض المقدمة.

3 – لما كانت المدة المحددة لإنجاز أمال الخدمات الاستشارية بموجب العقد من تاريخ أمر المباشرة في العمل هي خمس سنوات شاملة فترة التحضير للأعمال، يرجى تزويدي بما يفيد تاريخ مباشرة العمل.

4 – صورة ضوئية عن أوامر صرف المبلغ مشفوعا بها الأعمال التي تمت نظير تلك المبالغ والمستندات الدالة على إنجاز الأعمال

القطان يقترح وقف استقطاع أقساط قروض بنك الائتمان لبيوت المدن الحديثة

أعلن النائب د.علي القطان عن تقدمه باقتراح برغبة بوقف استقطاع أقساط قروض بنك الائتمان لأصحاب البيوت السكنية الجديدة في المدن الحديثة وذلك لحين إيصال التيار الكهربائي لهذه المساكن. ونص الاقتراح على ما يلي:

نظراً للظروف الطارئة التي نتجت عن جائحة كورونا المستجدة والتي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين الحاصلين على بيوت في (منطقة الوفرة القائم وتوسعة الوفرة والمطلاع ومنطقة صباح الأحمد السكنية وسعد العبدالله والمدن الأخرى الجديدة)، وما نتج عن ذلك من أعباء على الأسر الحاصلة على البيوت كي تتمكن من توفير احتياجاتها من تأثيث وتعديل أوضاعها للسكن وخاصة أنهم مازالوا ملتزمين بتسديد إيجارات سكنية لحين الانتقال للمساكن الجديدة، ولا يمكنهم الانتقال لها وتوفير ما يدفعونه من إيجارات لحين إيصال التيار الكهربائي للمساكن الجديدة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إصدار قرار من مجلس الوزراء يتضمن وقف استقطاع قيمة أقساط القروض التي يقوم بتحصيلها بنك الائتمان الكويتي ممن حصل على البيوت السكنية الجديدة في المدن الحديثة وذلك لحين إيصال التيار الكهربائي لهذه المساكن وتخفيفاً عن هذه الأسر الأعباء المعيشية والمالية سواء من إيجارات سكنية قبل الانتقال للمساكن الجديدة أو ليتمكنوا من تأثيث وشراء مستلزماتهم للبيوت الجديدة، حيث يبدأ بنك الائتمان باستقطاع القسط الشهري للقرض السكني عن المواطن من تاريخ إيصال التيار الكهربائي لبيته فعلياً

د. علي القطان

الحويلة يسأل وزيري المالية والعدل عن تقارير ديوان المحاسبة والغرامات الجزائية

وجه النائب د. محمد الحويلة 3 أسئلة إلى وزيرين في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، هما وزير المالية خليفة حمادة ووزير العدل نواف سعود الياسين، جاءت كما يلي:

سؤالان إلى وزير المالية، ونص السؤال الأول على ما يلي:

ذكر ديوان المحاسبة في تقريره عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته عن قيام وزارة المالية بإعفاء إيرادات المعدات المستوردة لإحدى الشركات الأجنبية من الضريبة المستحقة بلغ (26.235.979/000) دينار كويتي، على الرغم من عدم وجود ما يفيد إعفاء التوريدات الخارجية بين دولة الكويت وجمهورية سنغافورة وذلك يعد مخالفات للمرسوم رقم (3) لسنة 1955 بشأن ضريبة الدخل الكويتية وتعديلاته، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 ما أسباب إعفاء إيرادات المعدات المستوردة لهذه الشركة وعدم تحصيل المبلغ المذكور لضمان عدم ضياع المستحقات الضريبية على الخزانة العامة؟

–2 هل تمت إعادة محاسبة الشركة المذكورة وإخضاع كامل إيراداتها المحققة بالبلاد للضريبة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بما يثبت ذلك، وإذا كانت الإجابة النفي، فما الأسباب المانعة لذلك؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

ذكر ديوان المحاسبة في تقريره عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته عن تراكم مبالغ مستحقة واجبة التحصيل لدى جهات عدة والمقيدة بالحسابات الإحصائية منها الإدارة العامة للجمارك حيث بلغت جملة المستحقات المتراكمة نحو (211) مليون دينار كويتي من دون تحصيلها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– لماذا لم تُحصل هذه المبالغ حفاظا على المال العام وللحد من تراكمها ومنعا لسقوطها بالتقادم؟ وهل توجد معوقات تحول دون تحصيلها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها، مع ذكر أسماء الشركات والجهات والمستحقات المتراكمة عليها كل جهة على حدة.

و سؤال اخر إلى وزير العدل ،ونص على ما يلي: لوحظ تراخي وزارة العدل في إجراءات تحصيل الإيرادات الخاصة بالغرامات الجزائية واستمرار عدم تحصيلها لأكثر من سنة مالية والبالغ جملتها (14.353.094/000) دينار كويتي للقضايا الصادر بها أحكام نهائية عن الفترة منذ عام 2005 حتى عام 2020 بالمخالفة لقانون تحصيل الرسوم القضائية وقواعد تنفيذ الميزانية.

ولما كان عدم ضبط إجراءات التحصيل للحد من تراكم هذه المبالغ يعد هدرا للمال العام، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 لماذا لم تُحصل هذه المبالغ حفاظا على المال العام وللحد من تراكمها؟

–2 ما إجراءات التحصيل المتبعة لدى وزارة العدل في تحصيل الغرامات؟ وهل يتم التنسيق مع جهات أخرى لتحصيل هذه المبالغ؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما هذه الجهات؟ وما الإجراءات التي اتخذت من جانبها؟

د. محمد الحويله

المويزري يسأل عن تنفيع مسؤولين وتحقيقات وتعيينات في الخارجية والداخلية والنفط

وجه النائب شعيب المويزري 3 أسئلة إلى 3 وزراء في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة هم وزير الخارجية الشيخ د. أحمد ناصر المحمد ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي ووزير النفط وزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس، جاءت كالتالي:

سؤال إلى وزير الخارجية، وطلب إفادته وتزويده بالآتي:

– نمى إلى علمي وجود مصالح تجارية (استثمارات – مكاتب استقدام عمالة – ... الخ) لبعض المسؤولين في وزارة الخارجية سواء كانوا سابقين أو حاليين أو أقربائهم من الدرجة الأولى والثانية، فهل هذه المعلومات صحيحة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما إجراءاتكم بهذا الخصوص؟ وهل لهذه المصالح علاقة بسكوت وزارة الخارجية عن التدخل السافر في الشأن الداخلي الكويتي من قبل بعض المسؤولين في بعض الدول مثل (الفلبين، ومصر وغيرها)؟

ونص السؤال إلى وزير الداخلية على ما يلي:

صدر القرار الوزاري رقم (464 لسنة2020) في تاريخ 2020/6/10 بتشكيل لجنة تحقيق للتحقق حول إتلاف أحد الضباط وحذف (60000) ملف يحتوي على كم من الملفات للقضايا الجنائية ذات الطابع السري لدى الإدارة العامة للمباحث الجنائية، وتثبيت برنامج غير شرعي يمكنه من الوصول إلى الشبكة المعلوماتية والتحكم بالملفات المثبتة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 أسماء أجهزة الحاسب الآلي التي حاول الدخول إليها الضابط المذكور وأماكن وجودها.

–2 ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية في شأن الواقعة المذكورة أعلاه خصوصا أن الموضوع يتعلق بعشرات الآلاف من ملفات القضايا الجنائية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من محاضر التحقيق والتحريات.

–3 ما الإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة تجاه الضابط المذكور؟ مع تزويدي بالمستندات التي تثبت اتخاذها.

–4 هل ما زال الضابط المذكور مستمرا في عمله؟

وسؤال إلى وزير النفط ، طلب إفادته وتزويده بالآتي:

–1 هل هناك مخطط لوزارة النفط أو الشركات والمؤسسات النفطية والمسؤولين يها لخصخصة بعض القطاعات النفطية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل يتوافق هذا المخطط مع نص المادة (21) من الدستور «الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني»؟

–2 لاحظنا التعسف غير المبرر والنتائج التي تثير الشك والريبة في نتائج الاختبارات التي تقيمها الشركات والمؤسسات النفطية للمتقدمين من الكويتيين للوظائف، فما الأسباب والمبررات لمثل ذلك؟ فهل يعقل أن خريجين من جامعة الكويت والجامعات العالمية بتقديرات عالية لا يستطيعون الإجابة عن أسئلة في اختصاصاتهم العلمية؟ هل يزود المتقدمون بنسخة من اختباراتهم ونتائجها؟

–3 كم عدد المتقدمين للوظائف المعلن عنها من المواطنين والمواطنات خلال الفترة منذ عام 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وكم عدد من تجاوز الاختبارات والمقابلات؟ وكم عدد من توظف خلال هذه الفترة؟

–4 لماذا لا يتوظف الكويتيون بشكل مباشر لدى الشركات والمؤسسات النفطية بدلا من توظيفهم على عقود العاملين؟ ما مبررات المسؤولين في الشركات والمؤسسات الفنطية الحكومية أو التي تمتلك فيها الحكومة أكثر من (25 %) من رأس المال لهذا الإجراء؟ وما الهدف منه؟

–5 كم يبلغ عدد الموظفين من الكويتيين ومن غير الكويتيين لدى الشركات والمؤسسات النفطية الحكومية أو التي تمتلك فيها الحكومة أكثرمن (25 %) من رأس المال حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

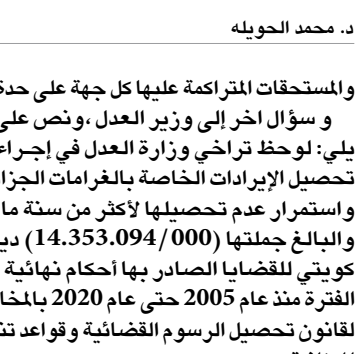

شعيب المويزري